نظرا لاستخلاف من لم يشتد به لم يصح ولم يكن لذلك الخليفة ان يصلي الجمعة لانه لا يجوز ابتداء جمعة بعد جمعة وفي محل نظر هذا الخليفة خلافا لمن ينبغي ان الظهر هل تصح قبل فوات الجمعة ام لا فان قلنا لا تصح فعل من تبعه فيه القولان فان قلنا بالصحة فالمؤتم به اقوم صلاتهم وان صححناها وكان ذلك في الركعة الاولى فالجمعة لهم وكذا صحة الظهر خلاف مبني على صحة الظهر بنيه الجمعة وان كان في الركعة الثانية وافتدوا حكم هذا اقتدا الطارئ على المنفرد وفيه الخلاف الجاري في سائر الصلوات وفيه شيء اخر وهو الاتية الآتي في الجمعة بمن يصلي الظهر او الثانية وفيه الخلاف المتقدم اما اذا استخلف من اقتدى به قبل الخطبة فبطران لم يحضر الخطبة فوجهان اظهرهما لا تصح استخلافه كما لو استخلف بعد الخطبة من لم يحضرها المتبوع فيه قالة لا يجوز واصحهما الجواز ونقل السيد الاتي هذا الخلاف قولين المنع عن البويطي والجواز عن اكثر الكتب والخلاف يجري حضور الخطبة ولا يشترط سماعها بالاخلاف صرح به الاصحاب وان كان حضر الخطبة ولم تحضرها وجوزنا استخلافه نظرا لمن ادرك معه الركعة الاولى لجاز وتتم بهم الجمعة سواء احدث الامام في الاولى ام في الثانية وفي وجه شاذ ضعيف ان الخليفة يصلي الظهر والقوم يصلون الجمعة وان استخلف من ادرك في الثانية قال الامام ان قلنا لا يجوز استخلاف من لم يحضر الخطبة لم يجز استخلاف هذا المسبوق والا فقولان اظهرهما وبه قطع الاكثرون الجواز فعلى هذا يصلون الجمعة وفي الكليفة وجهان اظهرهما جمعة والثاني وهو الصحيح المنصوص لا يتمها جمعة فعلى هذا يتمها ظهرا على المذهب وقيل قولان اخذهما يتمها ظهرا والثاني لا فعلى هذا تبطل لم تنعقد فلا قولان قال الرافعي امتنع استخلاف المسبوق وان جوزنا الاستخلاف والخليفة مسبوق راعى نظم صلاة الامام فجلس اذا صار راكعا وينتظره واذا رفع موضع السلام اشار الى القوم وقام الى ركعة اخرى اذا قلنا انه مدرك للجمعة والى ثلاث اذا قلنا انه ظهر والقوم بالخيار وعلى ان شاؤا فارقوه وان شاؤا اتموا حالا ليدرك بعضهم ولو دخل مسبوق واقتدى به في الركعة الثانية التي استخلفها صحت له الجمعة وان لم تصح للخليفة نص عليه الشافعي رضي الله عنه قال الاصحاب ويقرب على صحة الجمعة خلف مصلي الظهر وتصح جمعة الذين ادركوا مع الامام الاولى ركعة قبل خروجه لانهم لو انفردوا بالركعة الثانية كانوا مدركين

للجمعة فلا يضر اقتداؤهم به بعد فصل الظهر او السبب **فرع** مثل شرط المقتدى به بالخليفة في الجمعة وغيرها من الصلوات وجهان الاصح لا يشترط لانهم حدثت الاولى صارت منفردين واذا لم يستخلف الامام قدم القوم واحدا بالاشارة ولو قدم واحد نصبه جاز وتقديم القوم اولى من استخلاف الامام لانهم المصلون فان لم الامام ولو قدم الامام واحدا والقوم اخر فظاهر الاحتمالين ان من قدمه القوم اولى فلو لم يستخلف الامام لا القوم ولا قدم احدا فالكلام ما ذكرناه تفريعا على منع الاستخلاف قال الاصحاب وعلى القوم تقديم واحد ان كان خروج الامام من الركعة الاولى ولم يستخلف وان كان في الثانية لم يجب لتقديم وهم الانفراد بها كالمسبوق وقد حكيناه في الصورتين قولا تفريعا على منع الاستخلاف ويجتهد عليه قولا **فرع** مذكر الحدث في اثناء الصلاة وجوب التقديم وعلمه اذا علم اذا احدث في اثناء الصلاة فلو احدث في اثناء خطبه والصلاة فاراد ان يستخلف فله ذلك ان جوزنا الاستخلاف في الصلاة جاز والا فلا يجوز بل ان اتسع الوقت خطب بهم اخر وصلى والا صلوا الظهر وقال بعض الاصحاب ان جوزنا الاستخلاف في الصلاة فهنا اولى والا فهنا الخلاف وعلى القطع ابو محمد فقال ان لم يجوز في الصلاة فهنا اولى والا فيه الخلاف والمذهب ما تقدم لما ذكرناه ان جوزنا ثم فشرطه ان يجوز الخليفة سماع الخطبة على المذهب وبه قطع الجمهور لان من لم يسمع ليس من اهل الجمعة ولهذا لو بادر اربعون من الشامعين الخطبة فعقد والجمعة انعقدت لهم بخلاف غيرهم وانما يصير غير السامع من اهل الجمعة اذا دخل في الصلاة وحكى صاحب التتمة وجها ان استخلاف من لم يسمع ولو احدث في اثناء الخطبة وشرطنا الطهارة فيها فهل يجوز الاستخلاف ان منعناه في الصلاة فهنا اولى والا فوجهان اصحهما الجواز كما لو صلى مع الامام ركعتين ثم فارقه بعذر او بغيره ولنا لا يبطل الصلاة بالمفارقة انما جماعة كما لو احدث الامام **فرع** اذا نامت صلاة الامام وتم صلاة المأمومين فاراد الاستخلاف فمن تمم بهم ان لم يجوز الاستخلاف للامام لم يجز لهم والا فان كان في الجمعة بان كانوا مسبوقين لم يجز لان الجمعة لا تنشئ بعد جمعة وان كان في غيرها بان كانوا مسبوقين او معذورين او مسافرين فالاصح المنع لان الجماعة حصلت واذا اتموا افرادى بالوا فصلها **فصل** اذا منعنه الرجعة في الجمعة الجمعة

Copyright © King Saud University